

له انه ينزه من ترك الخلق من ترك التمسك فانه قائل لا يلزم لانه يجوز ان ينزه
 فاجاب قلت يخفى ان يقال هذا فعل الكثير ينهك الصلاة به عزو
 التمسك الاخير نظر كيف ينصوب السجود القليل بترك التمسك الاخير ويزعم
 التمسك واحد ليس بسم والتمسك انه يسجد لترك التمسك الواحد في ما صرح به
 حج في شرحه على حذيق يستمد على التمسك ثانيا ابي جعفر تركه النسبة على ما
 ينهك كما قاله بعض شيوخ الغنم واشرف كلامه انه لا يصيد الصلاة على النبي صلى
 الله عليه وسلم وهو تركه لغيره لا يصيد التمسك ضعيفا والتمسك الاول وهو
 انه يصيد استغناء عن تركه اعادته ولو عدا الا شيئا عليه واستظهر على تركه
 للمؤمنين تشبهه للمرضعة والكثير يستمد المرضعة كصحة الصلاة
 بالاولى من تركه اذنه وهو ظاهر تسمية السجود القليل بترك التمسك
 الى تكليس هو مع شعبة كما تقدم في البعدى فيما يظهر من السنن الموحدة
 لا يصحوم لتركها الموحدة بل هي اجتمع على ان زيادة سنة ولو خيف فانه
 يسجد قبل السلام مثل ان ترك التمسك والجلوس له لا يصحوم لتركه بل
 ترك التمسك فله بل ولو سنة خفيفة كما تقدم واعلم ان الصور شرح
 نقص تحتها وشكك فيه فتمت وزيادة حقا وانما شكوكا او حق التمسك
 وشكك في الزيادة او بالكلية سيما الموجد ولم يدره هو زيادة او
 جهة هود سبعة بسجد فيها قبل السلام زيادة فقط خفيفة او صغرى
 فيها بعد السلام فقام ذوالجذب اسم الخبر بان انما عن كبر الخصال
 العجبة وبالجملة الموحدة واخره الغلاف وهو شامي هذا قوله العلامة
 والحدوث انه الحديث والفقهاء قاله النووي وقيل اسمه عيسى والاول
 المشهور وهو خديجة التي التي هو هجر ابي عبيد قال البيهقي في
 الاموطا وذواليد بن عاص بن عبد النبي صلى الله عليه وسلم مدة واحدة بغير
 الحديث ولحق ذلك لانه كان في بدية طوبى وقيل كان يعمل بدينه مما
 اهد افتمت الصلاة بفتح الحاق وضم الصاد على انه فاص وضم الصاد
 وكل الصاد مبنيا على مذهب وهو الواو التي التمسك و قوله ام نسبة الصلاة

حصر في الامر بان ان السب اما من الله وهو المنصر وان النبي صلى الله عليه
 وسلم وهو البيان فانه امتصلا في الالهة قال تمام الحدوث كما في التحقيق
 حقه ام نسبت فقال صلى الله عليه وسلم كل ذلكم بكت فقال فكان
 بمعنى ذلك يا رسول الله فاقبل رسوله صلى الله عليه وسلم على الناس الذي
 احد فان واكيد بن قيس قال نعم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فام وروى
 كل ذلكم بكت ابي بكر بن احمد او لاهذا في غلب بن علي ابي كيث الصلاة اربعا
 وبدل على صحة حد التمسك وان لا يجوز عاب الله جاني في ذلك البخاري
 في هذا الحديث انه صلى الله عليه وسلم قال لم تقصروا ولم انبذوا في الناس
 تسمية من من الحدوث تسمية السجود للمسرح وانما حد ذلك انه بعد
 السلام وان التمسك يسوق لا يبطل الصلاة وانما الفصل اليسير بدهه في مبطل
 وانما الحكم لا يصح احكامه الا امامه والمأمور لا يبطل الصلاة ومنه سبب ان
 يسجد لا يفهم للمباعدة وانه التمسك عددا وتوعد شهر لا يفهم له
 لان البعدى بترك التمسك بخلاف الغنم فانه جاز في الصلاة فلا اطلب
 وتوجه فيها وعقبها بالترتيب وتوكان في وقت النبي وهو كذلك في الغنم
 لانه من جملة الصلاة وانما بعدا وان كان كمالا في البعدى وكذا البعدى
 حيث كان من صلاة تنروضة والاولى تنوره من صلاة غير تنروضة في وقت
 الغنم فانه يوضو على الشافعية كما قاله ابو الحسن لا يرجع الى الجامع اياك
 الجامع الذي صلى فيه الجمعة المتأدى بالذات المصهلة المتفرقة نسبة
 الى ناذية بالقرن وعظماه المختصر والمتمم وهو التمسك ولا يخفى انه اتم
 فاما من احكم ان السجود القليل لا بد ان يعمل في الجامع الذي ادى فيه
 الجمعة كما لو كانت التمسك الاولى من الجمعة وقام لها نسبة السجدة
 وخرج من المسجد ولم يبطل الامر فانه يرجع للجامع الذي صلى فيه واما
 البعدى كما لو كانكم ساهبا او رة ركة سب من سب السجود حتى يخرج من
 المسجد فانه يسجد في ابعاده اذا اتى ذلك فتركه التمسك اخصاص
 الرجوع الى الجامع الذي صلى فيه وانما كان هذا انما المختصر

ح